# اعتقال جثامين الشهداء

اصدارات هيئة شؤون الأسرى والمحررين

اعداد الدكتور
رافت خليل حمدونة

## كى لا ننسى

# اعتقال جثامين الشهداء

إصدارات هيئة شؤون الأسرى والمحررين

إعداد
الدكتور رأفت خليل حمدونة

فلسطين – ٢٠٢٢م

## الفهـرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الاهداء | ٤ |
| المقــدمة : بقلم رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدرى أبو بكر | ٥ |
| تمهيد: بقلم رئس لجنة إدارة الهيئة فى المحافظات الجنوبية الأستاذ حسن قنيطة | ٧ |
| توطئة: بقلم الكاتب د. رأفت حمدونة | ٩ |
| الموقف الاسرائيلى من احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين | ١٢ |
| الفتوى القانونية من احتجاز جثامين الشهداء | ١٧ |
| مقابر الأرقام | ٢٢ |
| سرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين | ٢٤ |
| مناصرة دولية | ٢٨ |
| الخاتمة | ٣٠ |
| التوصيات | ٣٢ |
| التعريف بالكاتب الدكتور رأفت خليل حمدونة | ٣٦ |

## الإهـــــداء

إلى الشهداء الأكرم منا جميعًا ، وإلى الشهداء المعتقلين فيما يسمى بمقابر الأرقام، وإلى شهداء الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة والشهداء فى السجون المحتجزة جثامينهم، والجـرحى، إلـى الأسـرى والأسـيرات الفلسطينيين القابعين فـي سـجون الاحتلال الإسرائيلي وإلى ذويهم، وإلى عمـوم الشعـب الفلسطينـي الصـامـد والمكافح ، وإلى الأحرار والشرفاء والمتضامنين الباحثين عن العدالة والحق والحرية .

**مقدمـــة :**

تحولت القضايا الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطينى والشهداء والأسرى إلى حالة منافسة لقادة الأحزاب والكتل في الكنيست الإسرائيلي، وفي طرح مقترحات القوانين العنصرية بحقهم، حيث أن الكنيست الإسرائيلي قام بمناقشة عدد من القوانين في فترة قياسية ومحدودة وتأتي في سياق تعزيز التضييق والتسبب بالألم والمعاناة وأحد ضروب التعذيب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، كالتصويت على مقترح قانون تنفيذ عقوبة الإعدام على الأسرى، ومناقشة الكنيست الإسرائيلي لاقتراح قانون يقضي بحظر الإفراج عن الأسرى مقابل جثث الجنود الإسرائيليين المحتجزين، وقانون التغذية القسرية أثناء الإضرابات عن الطعام، ومقترح اقتطاع أموال الأسرى من عائدات الضرائب، والإجراءات العقابية التي أقرتها لجنة مكلفة من قبل وزير أمن الاحتلال " عومير باراليف في أعقاب عملية انتزاع الحرية من نفق سجن جلبوع في السادس من سبتمبر (أيلول) في العام ٢٠٢١م ، ولعلها أكثر قسوة ووحشية القوانين والمقترحات المتعلقة باحتجاز جثامين الشهداء وعدم إعادتها إلى العائلات ، حيث أن رئيس وزراء سلطات الاحتلال " نفتالي بينيت" أوعز إلى الأجهزة الأمنية المختصة (الجيش والمخابرات العامة الشاباك) بتجميد سياسة تحرير جثامين الشهداء المحتجزة لدى سلطات الاحتلال.

وأعتقد أن تصريحات بينت تفوح منها الكراهية والتطرف، ودليل آخر على أن إسرائيل دولة احتلال تتلذذ باحتجاز الجثامين والمساومة عليها والانتقام من الأسرى، وأنه "يتوجب على العالم أن يتخذ موقفاً حقيقياً وواضحاً في مواجهة هذا الحقد والإمعان فى الإجرام تجاه فلسطين أرضاً وشعباً، وسط تخاذل كبير بالصمت والسكوت على انتهاكاته الصارخة".

ونطالب كهيئة أسرى المؤسسات الحقوقية والدولية والإنسانية بالوقوف عند مسؤولياتها في ما يتعلق بانتهاكات حكومة الاحتلال، ومحاسبته على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني،

ونخاطب اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل استرداد الجثامين المحتجزة لدى الاحتلال على فرضية أن العالم الحر لا يقبل احتجاز جثامين الشهداء فى ظروف مخالفة للاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولى الإنساني .

**بقلم**

**رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين**

**اللواء قدرى أبو بكر**

**تمهـــــــيد :**

إن مصادقة ما يسمى بالكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦، من خلال إقرار "قانون" يسمح باحتجاز جثامين الشهداء، كما صادقت حكومة الاحتلال على طلب وزير حربها بيني غانتس، بمواصلة احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، وعدم إعادتهم لذويهم، إضافة الى توفير القضاء الإسرائيلي الغطاء لهذه السياسات، بعدما أجاز مواصلة احتجاز جثامين الشهداء ، جميعه يعد جريمة مركبة، يشارك بها الجانب السياسى والقانونى والتشريعى ، ومخالفة لكل الأعراف والاتفاقيات والمواثيق الدولية ، ولا يشابه مثيلها فى كل الاحتلالات عبر التاريخ .

إن هذه الممارسة من الاحتلال تشكل معاناة كبيرة لدى الشعب الفلسطينى خاصة أهالى الشهداء المحتجزة جثامينهم ، ويظن الاحتلال أنه سيكسر إرادتنا من خلال هذا السلوك

إلا أنه لا يدرك أن هذا الشعب لم ولن ينكسر مهما بلغت الانتهاكات ، وسيبقى على عهد شهدائه فكراً وثقافةً وسلوكاً واخلاصاً وانتماءاً .

ونؤكد على الأهمية المعنوية والرسالة الوطنية التى تأتى في ثنايا الوفاء الدائم لشهدائنا وللحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، لذا نظمنا كهيئة شؤون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية فعاليات متعددة في قاعة هاني الشوا بجامعة الأزهر بغزة وغيرها بمناسبة اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء شهداء الحركة الوطنية الأسيرة المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال الإسرائيلي والذى يصادف ٢٧ من شهر أغسطس من كل عام ، وسنبقى أوفياء حتى تحريرهم ، ودفن أبناءنا بالشكل اللائق، ونطالب المجتمع الدولي بالتدخل للضغط على إسرائيل للإفراج عن الجثامين، ونؤكد على تحقيق الوحدة الوطنية كونها السبيل الوحيد لتحقيق مطالب شعبنا الفلسطيني بالحرية والاستقلال وإقامة الدولة وعاصمتها القدس الشريف.

**بقلم**

**رئس لجنة إدارة هيئة شؤون الأسرى والمحررين فى المحافظات الجنوبية**

**الأستاذ حسن قنيطة**

**توطئة الكاتب :**

حكاية جديدة نسرد فصولها من بين شفاه الرمال، حكاية منسوجة بخيوط الحزن والألم، قبور حملت أرقام لأصحابها بدلاً عن أسمائهم، وأجساد يحاول الاحتلال الانتقام منها لأنها أذاقته من نفس الكأس التي شربت منه، وباحتجاز رفات هذه الأجساد يؤكد هذا العدو انعدام إنسانيته وحرصه على معاقبة الفلسطيني حياً أو ميتاً، بشكل يعبر عن حقده وإجرامه" (١) .

يطلق على مقابر الأرقام ( المقابر السرية ) ، وهى عبارة عن مدافن بسيطة، محاطة بالحجارة بدون شواهد، توضع جثة الشهيد الفلسطينى أو العربى في كيس بلاستيك وتدفن ويثبت فوق القبر لوحة معدنية تحمل رقماً معيناً، ولهذا سميت بمقابر الأرقام لأنها تتخذ الأرقام بديلاً لأسماء الشهداء، هذه المقابر أيضا في وضع مزري لا إنساني عرضة للانجرافات الترابية، وكانت تقارير قد تحدثت عن اختفاء جثامين بفعل دخول الحيوانات اليها، وعبثها بهذه الجثث (٢).

(١) الرأي- عبدالله كرسوع : ١٧ تموز / مارس ٢٠١٣

(٢) مقابلة مع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين السيد عيسى قراقع بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٩.

وأقامت دولة الاحتلال هذه المقابر بهدف احتجاز جثامين الشهداء الذين قاوموا الاحتلال أثناء الحروب أو بشكل فردى ، أو من الأسرى الذين استشهدوا أثناء الاعتقال وترفض الجهات الاسرائيلية تسليم جثامينهم (٣) ، متجاوزة القانون الدولي الانسانى واتفاقيات جنيف ومعايير حقوق الإنسان الذى يلزم أى دولة بتسليم الجثامين إلى ذويهم واحترام كرامة المتوفين ومراعاة طقوسهم الدينية خلال عمليات الدفن.

وترفض سلطات الاحتلال الاسرائيلى الإدلاء بالبيانات والإحصائيات حول أعداد الشهداء وأماكن تواجدهم وتفرض السرية الكاملة حول هذه الملف .

وفى ظل التخوفات التى أكد عليها وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية أ. يوسف المحمود من خلال رسالة وجهها لوزير العدل الفلسطيني د.محمد شلالدة فى ضوء تصريحات إسرائيلية ومعطيات إعلامية عالمية وعربية تلقى الضوء على ملف الشبهات في سرقة الاحتلال لأعضاء جثامين الأسرى الشهداء وتوثق لها ولمعاناة ذوي الشهداء ضمن الحملة الإعلامية القانونية لتي تهدف الى اثارة هذه القضية النبيلة ودعم الجهود لاسترداد الجثامين .

والمعطيات التى أدلى بها وزير العدل شلالدة على ضرورة جمع كافة الأدلة القانونية حول جرائم الاحتلال لتقديمها للمحاكم الدولية، مؤكدا ان تصريحات موظفين إسرائيليين رسميين

(٣) وزارة شؤون الأسرى والمحررين .

عملوا في معهد الطب العدلي الإسرائيلي (أبو كبير) قبل ٢٠١٣، حيث انتزعت فلسطين قرارا بضرورة مشاركة طبيب فلسطيني في عمليات تشريح جثامين الفلسطينيين في ذلك العام ( وكالة معا - ٢٠٢٢/٥/٢٣) .

وتأكيداً على هذه القضية قرر الفلسطينيون يوم (٢٧) من أغسطس من كل عام أن يكون اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء التي تحتجزها سلطات "الاحتلال الإسرائيلي" منذ سنوات، وذلك كعادة الاحتلال في ممارسة سياسة "العقاب الجماعي" ضد المدنيين الفلسطينيين؛ أحياءً وأمواتا.

وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدري أبو بكرإنّ "سلطات الاحتلال تحتجز ما يزيد عن ٣٠٠ من الشهداء الفلسطينيين والعرب ( بوابة الهدف - ٠٦ فبراير ٢٠٢١ ) الذين استشهدوا خلال مواجهات مع القوات الإسرائيلية منذ احتلالها للضفة الغربية في ١٩٦٧وفى

السجون ، فمنذ عام ٢٠١٥ يحتجز الاحتلال حتى اليوم (١٠٤) شهداء، بينهم تسعة أسرى شهداء وهم: ( الشهيد الأسير أنيس دولة وذلك منذ عام ١٩٨٠، وعزيز عويسات في العام ٢٠١٨، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السّايح، وأربعتهم استشهدوا خلال العام ٢٠١٩، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر اللّذان أُستشهدا عام ٢٠٢٠، وسامي العمور خلال

٢٠٢١، وآخرهم داوود الزبيدي الذي ارتقى في الخامس عشر من أيار ٢٠٢٢ ) ( مؤسسات الأسرى – النادى والهيئة والضمير ) ، الأمر المخالف لقواعد القانون الإنساني الدولي؛ وخاصة ما نصت عليه اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ على "الاحتلال" في هذا الشأن.

**الموقف الاسرائيلى من احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين :**

بخلاف المواقف الصديقة محلياً وعربياً ودولياً من قضايا الشعب الفلسطينى بما فيها قضية الأسرى والمعتقلين ، فقد كان الموقف الإسرائيلي على الدوام معادٍ لحقوق الأسرى الفلسطينيين والعرب، باستثناء بعض المؤسسات الإنسانية، التي كان صوتها خافتاً وغير مؤثر أمام العداء الذي وصل إلى الحد الذي نادى به البعض بتنفيذ حكم الإعدام بحق الأسرى (أبو شريعة، الحركة الأسيرة، ص ١٣٥).

واستخدمت سلطات الاحتلال قانونها الداخلي وقضائها العسكري والمدني لتبرير اعتقال الفلسطينيين، فقد أصدرت سلطات الاحتلال المئات من الأوامر العسكرية، وقامت بعمليات الاعتقال استناداً لها دون إنذار أو حتى تقديم مبررات مقنعة (البرغوثي، أسرى، ص٢٦٤)، وبدأت تُخضع إجراءات الاعتقال في المناطق المحتلة وطريقة معاملتهم لسلسلة من الأوامر العسكرية التي تصدر عن القادة العسكريين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وترفض المحاكم العسكرية تطبيق تعليمات القانون الدولي، بالرغم من مصادقة الاحتلال على اتفاقيات جنيف الأربعة، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٨٤م، فلم تعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب سواء قبل توقيع اتفاقيات أوسلو أو بعد ذلك، وظلت معاملتها لهم تنطلق على أساس اعتبارهم " سجناء خارجين عن القانون " ( حمدونة، الجوانب الابداعية ، ص٦١ ).

وظل الموقف الرسمي للاحتلال اتجاه اتفاقيات جنيف أنها لا تنطبق على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧م، لأنها لم تحتل هذه المناطق من دولة ذات سيادة على اعتبار أن الأردن ومصر كانت تقوم بعملية إدارة لهذه المناطق فقط، الأمر الذي تم رفضه من المجتمع الدولي، وجاءت كافة قرارات الأمم المتحدة لتؤكد أن اتفاقيات جنيف الأربع هي الإطار القانوني الدولي واجب التطبيق في الأرض الفلسطينية المحتلة (أبو شريعة، الحركة الأسيرة، ص١٢٩).

وتحول ملف الأسرى كما موضوع جثامين الشهداء عامة وشهداء الحركة الأسيرة خاصة إلى مادة للمزايدات الداخلية، وحالة للتنافس والتحريض بين قيادات الأحزاب وأعضاء الكنيست، بهدف إرضاء الشارع اليميني المتطرف من خلال مقترحات القوانين المتطرفة بحق الأسرى مثل:" قانون احتجاز جثامين الشهداء "و " قانون التغذية القسرية" وقانون " شاليط" والمصادقة على تضييقات " لجنة أردان"، وعدد من القوانين التي تم اقتراحها ومنها من تمت المصادقة عليها أو تنتظر القراءات عليها داخل البرلمان المسمى " الكنيست " الذي سن عدداً من القوانين الجائرة بحق الأسرى وحقوقهم الأساسية والانسانية .

واشتركت الحركات والأحزاب ووزارة الخارجية ووسائل الإعلام الإسرائيلية والمؤسسة القضائية والدينية في التحريض على الأسرى من خلال وصفهم للعالم بأنهم (سجناء) يرتكبون مخالفات قانونية في محاولة لمصادرة مكانتهم القانونية، متجاوزة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد أنهم طلاب حرية ضمن حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت

الاحتلال، ولنزع حقوقهم الأساسية والإنسانية التي أكدت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية، فعملت وزارة الخارجية الإسرائيلية على تشويه صورة الأسرى في المحافل الدولية بأن صورتهم للعالم عبر ماكنة إعلامية خارجية وبلغات مختلفة كخارجين عن القانون.

وأصدر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، قرارا يقضي بمنع تسليم جثامين الشهداء الفلسطينيين ، لاستخدامهم كورقة ضغط من أجل الإفراج عن جنودها المأسورين ، فى حينها قال وزير الأمن الإسرائيلي السابق " أفيغدور ليبرمان" إنه سيوّجه تعليماته للعمل دون تأجيل لسنّ قانون مناسب يتيح احتجاز الجثامين لأجل التفاوض.

فيما قال وزير المواصلات يسرائيل كاتس: "هذه قضية شديدة الأهمية تستدعي تشريعا سريعا"، وأصدر تصريحات مشابهة كذلك وزير السياحة يريف لفيان، ورئيس الكنيست يودي إلدشتاين.

أما رئيس وزراء حكومة الاحتلال السابق بنيامين نتنياهو فقال إن هذا "قرار إشكالي"، وإنه سيدعو لاجتماع عاجل للمجلس الوزاري المصغر وللمستشار القضائي للحكومة، من أجل إيجاد حلول قانونية سريعة ( لتشريع القضية ).

وفي الإطار ذاته، قالت وزيرة القضاء فى حكومته السابقة" أيليت شكد " إنها ستوزّع على الوزراء مقترح قانون يتيح إمكانية احتجاز الجثامين لأغراض التفاوض ( الجزيرة ٢٠١٧/١٢/١٥ ) .

وأكدت صحيفة "يسرائيل هيوم" أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تواصل احتجاز جثامين أكثر من ٨٠% من الشهداء الذين سقطوا برصاص الجيش وفي عمليات فدائية .

وقالت الصحيفة إنها حصلت على هذه المعطيات من وزارة الأمن الإسرائيلية، وذلك على أثر قرار الحكومة الإسرائيلية إعادة جثامين عدد من الشهداء الفلسطينيين في حال جرت مفاوضات لإبرام صفقة تبادل معها ( العربى الجديد ٢٠٢١/١٢/٢٦ ) .

وذكر الكاتب "إسرائيل شيرنتسل" في مقال نشر في "هآرتس" العبرية، أن المحكمة الإسرائيلية صادقت على استمرار احتجاز الجثامين، كورقة مساومة موضحا أن "قضاة الأغلبية، نيل هندل ودافيد مينتس، تمسكوا بتعديل قرار الكابينت السياسي الأمني الذي يسمح

بذلك، في حين أن قاضي الأقلية، إسحاق عميت، استند إلى الوضع القانوني الذي لا يسمح باحتجاز الجثمان" .

وبلغة ساخرة من قرار المحكمة قال: "يبدو أن هذا تمرين في قواعد النحو القانونية، ومن الذي يهتم في الأصل بجثامين الفلسطينيين"، منوها إلى أنه يوجد عدد من الدروس.

وأكد أن "استمرار هذه السياسة الإسرائيلية وتطويرها، يثبت أن النظام الإسرائيلي يعتقد أنه يعمل بشكل سليم"، داعماً موقف رئيس الوزراء الاسرائيلى ( نفتالي بينيت) لاستخدام جثامين الشهداء كورقة مساومة فى أى تفاوض قادم، مع أن الكاتب وكثر آخرين يشككون من جدوى القانون والقرار ( موقع عربى ٢١، ٢٠٢١/٨/٢٥ ) .

وتبرر سلطات الاحتلال احتجازها لجثامين الشهداء بأمرين :

الأول : تشكيل حالة ردع للفلسطينيين في محاولة لمنع من تنفيذ عمليات فدائية ( دون جدوى ) .

الثاني : استخدام الجثامين كورقة مساومة في أي صفقات تبادل مستقبلية .

على العلم أن جثامين الشهداء تدفن من دون تصويرها أو استصدار أمر دفن من ضابط المنطقة الإسرائيلي، وبعضها يدفن من دون أن ترفق معه بطاقة حديدية يكتب فيها اسم الشهيد ورقمه وتاريخ استشهاده، على عكس ما تفرضه التعليمات العسكرية الإسرائيلية المكتوبة.

وقد أدى هذا الإهمال والتعامل غير الإنساني إلى صعوبات في التعرف على جثامين بعض الشهداء لدى استخراجها بعد سنوات طويلة.

**الفتوى القانونية من احتجاز جثامين الشهداء :**

يؤكد الملتمسون ضد قرار المحكمة الاسرائيلية باحتجاز الجثامين، الممثلون بالمحامي محمد أبو سنينة من مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان والمحامي محمد محمود من هيئة شؤون الأسرى، أن القانون المحلي الإسرائيلي لا يحتوي على نص قانوني واضح ومباشر وصريح لاحتجاز الجثامين، وأن احتجاز الجثامين ينتهك الحق الدستوري في الكرامة المغلف بقانون أساس: حرية الإنسان وكرامته، ويخالف كذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. من الجدير ذكره أنّ احتجاز الجثامين يصادر حق الأسر في دفن أحبتها وفقًا لمعتقداتها الدينية والثقافية ويحرمها من الحق في الحداد ويثقل كاهل العائلات بعقوبة جماعية نفسية هائلة.

قرار الأغلبية في المحكمة، تبنّى بالمجمل، ادعاءات الملتمسين مؤكداً أن احتجاز الجثامين ينتهك الحق في الكرامة والقانون الدولي، حيث أعلنت المحكمة العليا للمرة الأولى بأن اللائحة ١٣٣(٣) من لوائح الطوارئ لا تمنح القائد العسكري الصلاحية لاحتجاز جثامين الشهداء لكي يتم استخدامها لاحقا في مفاوضات محتملة. وأضاف القاضي بأن إجراء احتجاز الجثامين نادر الحدوث في العالم، وأن الدولة الوحيدة التي تمارسه بالإضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي هي روسيا. وفي الحالة الروسية، قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن البند الذي يسمح باحتجاز الجثامين في القانون الفيدرالي الروسي للدفن غير قانوني.

ولكن على الرغم من الادعاءات الليبرالية التي يزخر بها القرار، وعوضاً عن الأمر بالإفراج الفوري عن جثامين الشهداء المحتجزة، فقد حاولت المحكمة الوصول إلى شكل من أشكال التوازن المزعوم، موفرة للحكومة الإسرائيلية مخرجاً يُمكّنها من سن قانون خلال مدة أقصاها ستة أشهر، وعلى القانون أن يحتوي على نص واضح ومباشر وصريح يسمح باحتجاز الجثامين على أن لا يتنافى مع قوانين الأساس الإسرائيلية.

أما رأي الأقلية في المحكمة، والذي عبر عنه القاضي هندل، فقد وسّع نطاق اللائحة ١٣٣(٣) وادّعى بأنها تُعطي القائد العسكري الصلاحية باحتجاز الجثامين ورأى بأن احتجاز الجثامين لا يتناقض مع القانون الدولي الإنساني وبأن الهدف الذي يتم لأجله انتهاك كرامة الميت أي استخدامه كورقة تفاوض هو هدف نبيل.

ويشير رفض المحكمة العليا الإفراج عن الجثامين المحتجزة بشكل فوريّ على الرغم من إدراكها بأن الإجراء غير قانوني ويتنافى مع القوانين المحلية والدولية، يشير إلى مدى تسييس قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية.

يرى مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان بأنّ أي محاولة لسن قانون يسمح باحتجاز الجثامين على أنها انتهاك صارخ وواضح للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويطالب مركز القدس بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الجثامين المحتجزة وبإلغاء سياسة احتجاز الجثامين مرة وإلى الأبد، سواء كانت في الثلاجات او مقابر الأرقام، لأن حق الأحياء والأموات بالكرامة الإنسانية هو حق أساس ورئيس لا ينبغي تحويله إلى مراوغة سياسية ( موقع .jlac ) .

إن سياسة احتجاز الشهداء فى الثلاجات ومقابر الأرقام تجد اجماعاً فلسطينياً وعربياً ودولياً بادانة الاحتلال، كونها مخالفة لكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولى الانسانى، وعلى سبيل المثال لا الحصر فى٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، قدّمت ثلاث مؤسّسات حقوق

إنسان فلسطينية وإقليميّة تقريرًا مشتركًا إلى آلية خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعوب الأصليّة، وإلى مجموعة من مفوّضي الإجراءات الخاصّة في الأمم المتحدة، يتناول السياسة الإسرائيلية المتواصلة منذ عقود في احتجاز رفات وجثامين الشهداء الفلسطينيين. قُدّمت الورقة بالنيابة عن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ومؤسّسة الحق ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ردًّا على نداء كانت آلية الخبراء قد وجّهته للتعليق على تقريرها المرتقب صدوره حول إعادة الجثامين والأغراض الرمزية بناءً على الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصليّة.

وطالبت المؤسسات الثلاث آليةَ الخبراء التطرُّقَ إلى سياسة الاحتلال غير القانونية في تقريرها وحثَّتها على التوصية بإعادة جثامين الفلسطينيين المحتجزة بصورة فورية وإنهاء هذه السياسة ورفع كافّة التقييدات المفروضة على مراسم تشييع الشهداء والتي تنتهك حقوقهم الأساسية المكفولة في القانون الدولي.

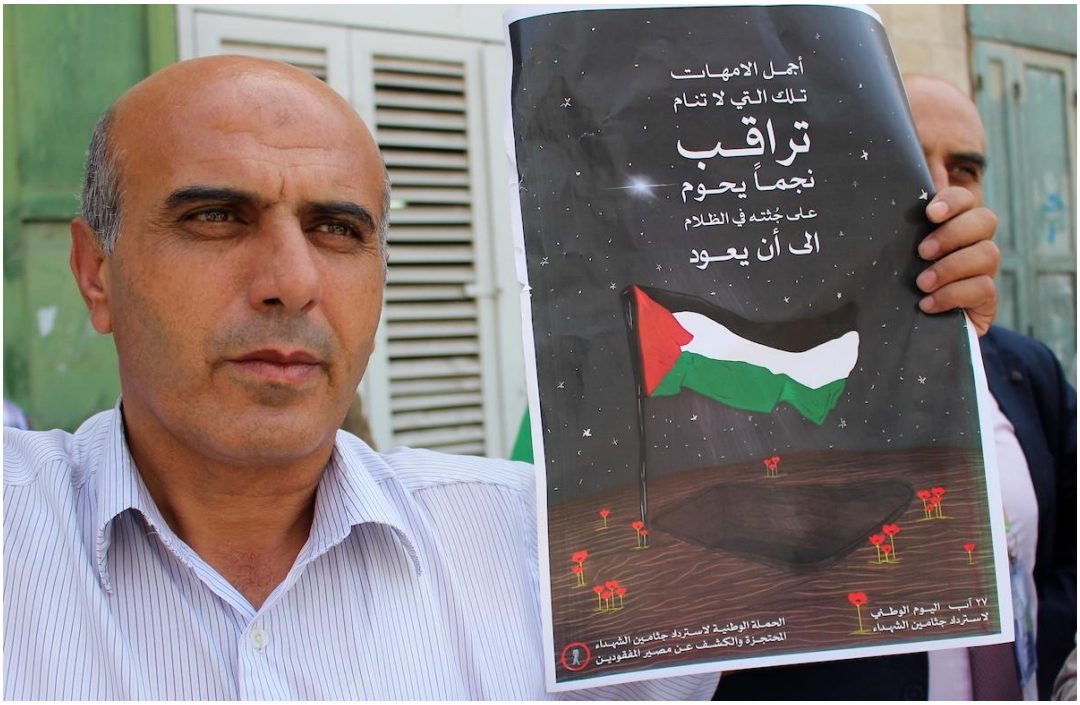


وترى المؤسسات الثلاث أن ممارسات احتجاز الجثامين، سواء في الثلاجات أو في مقابر الأرقام، وفرضَ الشروط والتقييدات على جنازات الشهداء ومراسم تشييعهم، لمواد الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية، كما وتتناقض وقواعدَ التعامل مع جثامين قتلى الحروب التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني العرفي. تنتهك الممارسة عدة حقوقٍ يحميها قانون

حقوق الإنسان الدولي، مثل الحق في الكرامة والحق في الحياة الأسرية والحرية الدينية والثقافية وحظر كافّة أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية والمهينة وغير الإنسانية. تمثّل سياسة احتجاز جثامين الشهداء وفرض شروط مقيّدة على مراسم التشييع عقوبةً جماعيةً تحظرها المادة ٥٠ من اتّفاقيتي لاهاي والمادة ٢٧ من اتفاقّية جنيف الثالثة والمادة ٣٣ من اتّفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، كما وقد يرقى احتجاز الجثامين ورفض سلطات الاحتلال الإفصاح عن مكانها إلى تعريف جريمة الإخفاء القسري الوارد في الاتفاقية العالمية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وبذلك قد تكون دولة الاحتلال هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تعتقل الموتى وجثامين الأسرى لأكثر من أربعين عاماً متواصلة ، ولازال جثمان الشهيدة الفلسطينية دلال المغربى والعشرات من الشهداء يواريهم الاحتلال بلا ادنى حرمة وفق كرامة انسانية تحفظها كل الشرائع السماوية فيما يسمى بمقابر الأرقام منذ العام ١٩٧٨ (٤) .

(٤) مركز الأسرى للدراسات : http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=28294

**مقابر الأرقام :**

تمتلك السلطة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية معلومات تؤكد أن هنالك أربع مقابر للأرقام يدفن فيها شهداء فلسطينيين وعرب وهى :

١. مقبرة الأرقام المجاورة لجسر "بنات يعقوب" وتقع في منطقة عسكرية، عند ملتقى الحدود الإسرائيلية – السورية – اللبنانية، غالبيتهم ممن سقطوا في حرب ١٩٨٢، وما بعد ذلك.

٢. مقبرة الأرقام الواقعة في المنطقة العسكرية المغلقة بين مدينة أريحا وجسر دامية في غور الأردن، وهي محاطة بجدار، فيه بوابة حديدية، معلق فوقها لافتة كبيرة كتب عليها بالعبرية: "مقبرة لضحايا العدو" .

٣. مقبرة "ريفيديم" وتقع في غور الأردن.

٤. مقبرة "شحيطة" وتقع في قرية وادي الحمام، شمال مدينة طبريا الواقعة بين جبل أربيل وبحيرة طبريا، غالبية الجثامين فيها لشهداء معارك منطقة الأغوار بين عامي ١٩٦٥ – ١٩٧٥(٥).

(٥) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4001http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4001 :

جدير بالذكر أن دولة الاحتلال هي الوحيدة في العالم التي تنتهج هذا السلوك المشين كسياسة ثابتة في تعاملها مع الفلسطينيين والعرب، وكذلك هي الوحيدة التي تُعاقب الشهداء بعد موتهم وتمنع عائلاتهم من دفنهم في مدافن خاصة بهم ووفقا لشرائعهم وتقاليدهم الدينية. وكثيراً ما استخدم جثامينهم للمساومة والضغط على الفصائل التي ينتمون اليها. الأمر الذي يشكل عقابا جماعيا، ويُعتبر جريمة دينية وقانونية وأخلاقية وإنسانية جريمة، وانتهاكاً جسيماً لقواعد حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الأولى وخاصة المادة (١٧) والتي ألزمت أطراف النزاع التحقق من أن الموتى قد دفنوا باحترام وطبقاً لشعائر دينهم وفي مقابر تُحترم، وتُصان بشكل دائم (٦) ، وتسعي دولة الاحتلال من خلال الاحتفاظ بجثامين الشهداء في مقابرها لتحقيق مكاسب سياسية وممارسة ضغوط على الفلسطينيين وأهالي الشهداء والاحتفاظ بهم كرهائن ، الأمر الذى يثير المشاعر الانسانية كون أن هذه المقابر عبارة عن مدافن رملية قليلة العمق، ما يعرضها للانجراف، فتظهر الجثامين منها، لتصبح عرضة لنهش الكلاب الضالة والوحوش الضارة (٧) .

(٦) مركز الأسرى للدراسات

http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=25639

(٧) مقابلة مع مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان عصام يونس على الرأى الفلسطينية

http://alray.ps/ar/post/103528

**سرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين :**

في العام، ٢٠٠١ سلط الصحافي السويدي دونالد بوستروم، الضوء على قيام إسرائيل بسرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين والمتاجرة بها، الأمر الذي أثار أزمة دبلوماسية خاصة بعد أن رفض رئيس الوزراء السويدي في ذلك الوقت فريدريك رينفيلت، الاعتذار عما جاء في التقرير الذي كتبه بوستروم لصحفية "افتونبلاديت" التي تعتبر أكثر الصحف السويدية قراءة.

ومنذ نشر التقرير الذي سلط الضوء على قتل الجنود الإسرائيليين لشبان فلسطينيين لانتزاع أعضائهم والمتاجرة بها، قادت دولة الاحتلال حملة شرسة ضد الصحافي السويدي وصحيفته، وفرضت أيضاً قيوداً على الصحافيين السويديين.

لا يدور الحديث هنا عن سرقة للأعضاء فقط، بل وللجثمان كاملا وهذا وجه واحد من عدة أوجه ضمن حملة إعلامية لاثارة قضية نبيلة تتمثل باحتجاز جثث الشهداء .

كما وكشفت د. مئيرا فايس الطبيبة الإسرائيلية والخبيرة في علم الإنسان (Anthropology) في كتابها "على جثثهم الميتة"، عن سرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين، وذكرت أنه في فترة ما بين عام ١٩٩٦ و٢٠٠٢ تواجدت فايس في معهد أبو كبير للطب الشرعي في تل أبيب

لإجراء بحث علمي، وهناك رأت كيف كانت تتم سرقة الأعضاء، لا سيما من جثامين الفلسطينيين.

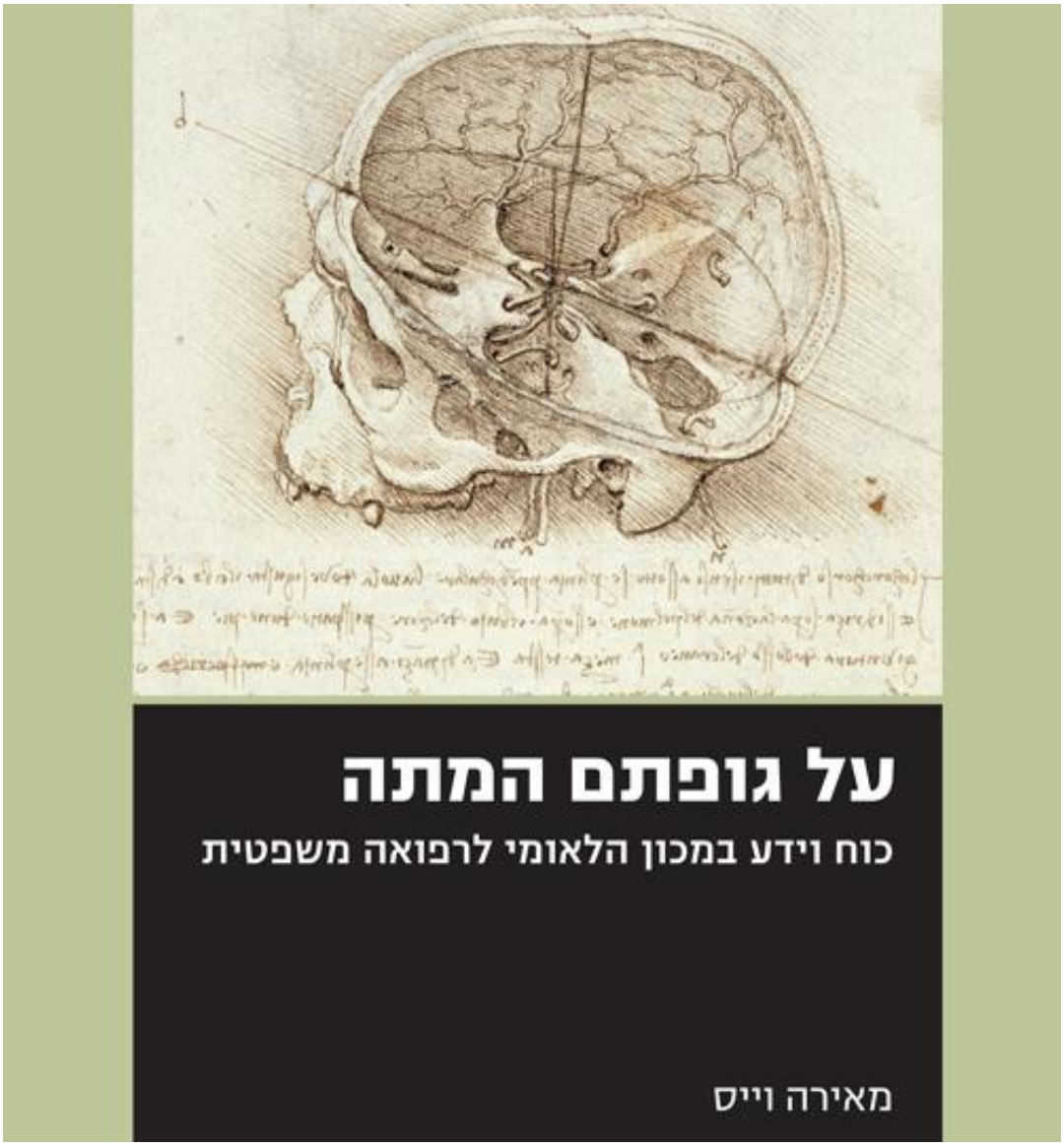


وقالت، "خلال وجودي في المعهد شاهدت كيف كانوا "يأخذون" أعضاء من جسد فلسطيني، ولا "يأخذون" في المقابل من "الجنود"". وأضافت "أنهم كانوا يأخذون قرنيات، وجلد، وصمامات قلبية، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه لا يمكن لأناس غير مهنيين أن يتنبهوا لنقص هذه الأعضاء، حيث يضعون مكان القرنيات شيئا بلاستيكيا، و"يأخذون" الجلد من الظهر بحيث لا ترى العائلة ذلك.

إضافة إلى استعمال جثث الشهداء المحتجزين في كليات الطب في الجامعات الإسرائيلية لإجراء الأبحاث عليها". وأكدت فايس أنه 'في الانتفاضة الأولى، سمح "الجيش" بشكل فعلي للمعهد باستئصال أعضاء من فلسطينيين بموجب إجراء عسكري، قضى بأنه يجب إجراء تشريح أسير فلسطيني. ورافق إجراء التشريح استئصال أعضاء، استخدمها "بنك الجلد الإسرائيلي" الذي انشئ عام ١٩٨٥ لعلاج جنود الاحتلال الذين أصيبوا بحروق، بعد أن أفتى مجلس الحاخامات الرئيسي بمشروعيته ما أدى الى إنقاذ حياة كثير من الإسرائيليين الذين أصيبوا اثناء العدوان على المواطنين الفلسطينيين والهجمات المستمرة والحروب – أي على حساب الشهداء الفلسطينيين، وفقا لمصادر طبية إسرائيلية متخصصة بعلاج الحروق.

كما تؤكد فايس على استخدام الأعضاء التي تتم سرقتها من قبل بنوك الأعضاء الأخرى في دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل الزرع، اجراء الأبحاث وتعليم الطب. وأضافت أن الكثيرين من عاملي المعهد تطرقوا في المقابلات (التي أجرتها فايس معهم) إلى فترة الانتفاضة الأولى، ١٩٨٧ – ١٩٩٣، واصفين إياها بـ 'الأيام الجيدة'، التي جرى خلالها حصد أعضاء بصورة دائمة وبحرية، قياسا بأية فترة أخرى

وكانت وزارة الصحة الإسرائيلية أرسلت لقناة الجزيرة ردا مكتوبا، قالت فيه "أن ذلك كان يحدث"، أما اليوم فيأخذون الأعضاء وفق القانون وبموافقة مسبقة ودون ان يوضح الرد جهة

استصدار الموافقات: المحاكم في دولة الاحتلال ام جيشها ام مؤسساتها الإدارية او السياسية، فيما بثت القناة الإسرائيلية الثانية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥ تحقيقاً صحافياً يكشف قيام معهد الطب العدلي الإسرائيلي، بسرقة أعضاء من جثامين الشهداء الفلسطينيين التي تحتجزها دولة الاحتلال الاسرائيلي. وتضمن التحقيق شهادات أقر فيها رئيس معهد الطب العدلي الإسرائيلي السابق يهودا هس، أنه تم أخذ أعضاء بشرية وأنسجة وجلد من جثامين الشهداء الفلسطينيين، دون علم أو موافقة ذويهم.

في العام ٢٠٠٨، قامت شبكة (CNN) الأمريكية بنشر تقرير كشفت فيه النقاب عن معطيات جاء فيها أن إسرائيل تعتبر أكبر مركز عالمي لتجارة الأعضاء البشرية بشكل غير قانوني، وكشفت النقاب عن تورطها في جريمة قتل فلسطينيين بهدف سرقة أعضائهم الداخلية والاستفادة منها بشكل غير شرعي، والاتجار بها ضمن شبكة دولية بشكل غير قانوني، وأن دولة الاحتلال هي الدولة الوحيدة التي تحتجز جثامين الشهداء، وتنتهجها كسياسة، في مقابر الأرقام ( تقرير صادر عن وزارة الاعلام الفلسطينى ).

**مناصرة دولية :**

نظمت الكثير من المؤسسات وهيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة العدل والاعلام الفلسطينى محلياً وعربياً ودولياً الكثير من الأنشطة واصدار التقارير وعقد اللقاءات مع المؤسسات الرسمية والأهلية بهدف تدويل هذا الملف فى الكثير من دول العالم خاصة فى الدول العربية وأوروبا ، ولكننا بحاجة لجهد أكبر على المستوى الدولى على شاكلة المظاهرة التى نظمها المتضامنون مع شعبنا الفلسطيني في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية فى ٢٠٢١/٨/٣٠ مطالبين الإدارة الأميركية بالتدخل لوقف جرائم القتل الاسرائيلية المتصاعدة والعمل على إعادة جثامين الشهداء الذين تحتجزهم اسرائيل.

وارتدى المتظاهرون الكوفية الفلسطينية وحملوا مجسمات تمثل الشهداء عليها ملصقات باسمائهم.، وقال المتظاهرون في رسالة وزعوها، "تستمر اسرائيل في قتل الفلسطينيين،

ويرتقي الشهداء يومًا بعد يوم"، وطالبوا "بالوقوف ضد هذه الإبادة الجماعية وتكريم الشهداء وإعادة جثامينهم التي تحتجزها إسرائيل".

وقال بيان صدر عن المؤسسة التي نظمت التظاهرة وتدعى "خلال حياتنا" وهي منظمة اميركية تطالب بقيام دولة فلسطينية، "لن ننسى ولن نغفر ولن نتوقف عن النضال من أجل فلسطين".

**خاتمة :**

أعتقد أن قضية المساومة على الجثامين ثانوية أمام سياسة الانتقام والحقد والكراهية التى تمارسها سلطات الاحتلال وثيادات أحزابه وقضاه المتطرفين ، فدولة الاحتلال تعاقب الفلسطينيين عقاباص جماعياً وتستهدف عوائل الشهداء بلا مبرر انسانى أو أخلاقى أو قانونى .

خاصة أن الفصل الحادي عشر من اتفاقية جنيف الرابعة نظم مسألة وفاة المعتقلين لدى سلطة الاحتلال أياً كانت، وبين الشروط والإجراءات الدقيقة للتعامل مع هذه الحالة، من التحقق من الوفاة، أسبابها، إصدار شهادة الوفاة، تبليغ العائلة وتسليم الجثمان لهم، أو الدفن المؤقت وفقاً للظروف، مع أهمية التحقيق في الوفيات المشتبه بها ومحاسبة المسؤول.

كل ذلك لا تأخذ به سلطات الاحتلال في مخالفة صريحة للاتفاقية الملزمة لهذا "الاحتلال".

لا شك أن قيام "الاحتلال" بهذه المخالفة القانونية يرجع إلى رغبته في إخفاء جرائم "القتل العمد" أو "الموت بسبب التعذيب" التي وقعت في حق معظم الضحايا الذين يحتجز جثامينهم،

وبالتالي يغيب التحقيق في الجرائم الأصلية التي قد تُدرج ضمن "جرائم الحرب" و "الجرائم ضد الإنسانية".

كما أن سياسة "العقاب الجماعي" التي تُمارس في حق أهالي الشهداء من حرمانهم من القيام بالواجب الديني والأسري في حق أبنائهم، ومعرفة حقيقة ما حدث لهم؛ تُدرج ضمن جريمة "التعذيب النفسي" والتي هي بمثابة "جريمة ضد الإنسانية"، إضافة إلى كونها جريمة "معاملة لا إنسانية" أي "جريمة حرب" بموجب اتفاقية روما للعام ١٩٩٨ المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية (أحمد طه الغندور، دنيا الوطن، ٢٠١٩/٨/٢٩) .

**توصيات :**

أعتقد بأنه يجب أن نعمل على ثلاث مستويات محلياً وعربياً ودولياً للافراج عن جثامين الشهداء كالتالى :

١- إثارة الموضوع اعلامياً بلغات مختلفة وتدويل هذا الملف ليدرك العالم ماهية دولة الاحتلال التى تدعة الديمقراطية وحقوق الانسان .

٢- حمل ملفات للمحاكم الدولية للضغط من أجل الافراج عن الجثامين وملاحقة زعامات دولة الاحتلال على ما انتهاكاتهم بحق الموتى والمخالف للاتفاقيات الدولية والقانون الدولى الانسانى ، التى تؤكد على احترام جثث الموتى، وأن اتفاقية جنيف الرابعة تؤكد على ضرورة أن يتم تسليم الجثامين إلى عائلاتها، لدفنها بحسب المعتقدات الدينية التي يعتنقونها" ، على العلم أن الأمر لا يتوقف الانتهاكات عند احتجاز جثمان

الشهيد بل هناك سرقة أعضاء الشهداء، وهذا ما كشفه التحقيق الصحفي الذي أجراه الصحفي السويدي، دونالد بوستروم عن سرقة أعضاء جثث الشهداء الفلسطينيتين اضافة الى احتمال تعرض جثامين الشهداء لتجارب طبية، و المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان العمل على تحريك هذا الملف قانونياً والضغط على حكومة الاحتلال من خلال كشف هذا الملف الخطير أن لا يتم التغاضي عن هذا الملف الخطير الذي يمس كرامة الشهداء (٨).

٣- إثارة الموضوع عبر سلسة فعاليات شعبية محلية ودولية بصحبة المتضامنين والمتعاطفين والأحرار والشرفاء والاصدقاء في العالم ، لتشكيل حالة ضغط حقيقية على الاحتلال .
٤- التوجه للحكومة السويسرية للدعوة إلى مؤتمر يجمع كافة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لبحث الأمر، وإلزام "الكيان الاحتلالي" للقيام بواجبه كسلطة احتلال، أو معاقبته، ورفع هذا الملف المستوفي الأركان إلى السيدة "المدعي العام" لمحكمة الجنايات الدولية لمعاقبة الاحتلال عن جرائمه السابق الإشارة اليها، وذلك إما من خلال الجهات الرسمية الفلسطينية أو الشعبية.
٥- تشكيل لجان ضغط على مستوى عالمي لمطالبة "سلطات الاحتلال" بالإفراج عن جثامين الشهداء على غرار حملات المطالبة بالإفراج عن معتقلي الرأي والضمير عالمياً ( دنيا الوطن : مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ٢٠١٩/٨/٢٩ )
٦- في الختام أطالب بإنشاء مقبرتين رمزيتين مفتوحتين حتى عودة الجاثمين أولاهما فى غزة والأخرى فى الضفة الغربية لانتظار شهداء مقابر الأرقام والتي تساوم إسرائيل على تسليمهم لذويهم أ وأعتبر أن هذا المشروع يأتي فى سياق إبراز معاناة أهالي الشهداء اللذين يتمنون قراءة الفاتحة على قبور أبناءهم ، وفي سياق فضح انتهاكات دولة الاحتلال بحق الشهداء ، كونها الدولة الوحيدة فى العالم التي تحتجز جثامين الموتى فى العالم .

وأعتقد أننا بحاجة لإنشاء مقبرة على أعلى مستوى من الاهتمام الكامل بالقبور المفتوحة التي تنتظر عودة الجثامين وكتابة اسم ورقم الشهيد عليه" ، وأطالب باهتمام كبير لجدار المقبرة والنصب الذي يتوسطها وللبوابة وعمرانها والأشجار والحدائق بداخلها عند التنفيذ لتكون محط أنظار الإعلاميين والمتضامنين والدبلوماسيين الذين يؤمون غزة والضفة وبنصب تذكاري يخلد ذكراهم .

(٨) الرأي- عبدالله كرسوع : ١٧ تموز / مارس ٢٠١٣

وأشير إلى أن الاحتلال أنشأ مؤسسة ياد فاشيم عام ١٩٥٣ كمركز عالمي توثيقي وبحثي وتعليمي لتخليد ذكرى الهولوكوست ، فأصبحت ملتقىً دوليا للأجيال، حيث يأتي كل عام مئات الألوف من الزوار من جميع أصقاع الأرض والمنتسبين إلى كافة الطبقات والمناشئ والديانات والمعتقدات لزيارة مجمّع "ياد فاشيم" المترامي الأطراف الذي يضم المتاحف والمعارض والأنصبة التذكارية والمراكز البحثية والتعليمية والأراشيف والمكتبات.

وأعتقد أن لا شيء يمنع من اقامة مقبرة تحمل اسم مقبرة الأرقام ويؤمها الجماهير والأصدقاء والمتضامنين مع الشعب الفلسطينى من كل العالم للضغط على الاحتلال حتى يتم الإفراج عن كل الجثامين ودفنها فى أماكنها قريباً من مكان سكنى عوائلها .

بدنا ولادنا
قتلوا بالإهمال الطبي والرصاص الحي
الاحتلال الإسرائيلي يحتجز جثامين
9 شهداء من الحركة الأسيرة
أنيس دولة
منذ عام 1980
عزيز عويسات
منذ عام 2018
فارس بارود
منذ عام 2019
نصار طقاطقة
منذ عام 2019
بسام السايح
منذ عام 2019
سعدي الغرابلي
منذ عام 2020
كمال أبو وعر
منذ عام 2020
سامي العمور
منذ عام 2021
داوود زبيدي
ارتقى في 15 أيار 2022

**بطاقة تعريف بالكاتب:**

**الدكتور رأفت خليل عطية حمدونة**

– مواليد: مخيم جباليا ١٩٧٠/٨/٨

– الاعتقال: في العام ١٩٩٠ على خلفية نضالية وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عام وإغلاق جزء من بيته، أمضى فترة اعتقاله في سجون عدة منها " عزل الرملة، عسقلان، نفحة، بئر السبع، هداريم، ريمونيم، جلبوع " وتم تحريره في ٢٠٠٥ بعد قضاء كامل محكوميته.

**مؤهلات تعليمية:**

– بكالوريوس: علم اجتماع وعلوم انسانية (الجامعة المفتوحة في إسرائيل – عام ٢٠٠٥) وشهادة امتياز عام ٢٠٠١.

– ماجستير: دراسات اقليمية تخصص دراسات إسرائيلية من جامعة القدس " أبو ديس "، بامتياز ٩٠,٩% " عام ٢٠٠٨.

– دكتوراة: في "العلوم السياسية" من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة مع مرتبة الشرف الأولى مع توصية بالطباعة في العام ٢٠١٦، برسالة تحت عنوان الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة.

– ماجستير مهني: تدريب وتنمية بشرية بتقدير ممتاز من البرنامج المشترك بين الأكاديمية الدولية وبوليتكنيك المستقبل التطبيقي.

**خبرات سابقة:**

محاضر جامعي غير متفرغ، عضو نقابة الصحفيين والدوليين، عضو اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، عضو نقابة المدربين الفلسطينيين (P.T.A) وعضو اتحاد نقابات المدربين العرب، مدرب في مجال اللغة العبرية والإعلام الإسرائيلي.

**من مؤلفاته:**

"الجوانب الابداعية للأسرى الفلسطينيين – من إصدارات وزارة الاعلام الفلسطيني، كتاب الإدارة والتنظيم للحركة الأسيرة الصادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين الجيش الاسرائيلى – مركبات القوة والانحطاط الصادر عن مركز أطلس للدراسات والبحوث ، ونجوم فوق الجبين – عاشق من جنين – الشتات – ما بين السجن والمنفى حتى الشهادة – قلبي والمخيم – لن يموت الحلم – صرخة من أعماق الذاكرة".